تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك، إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها ، وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.

تركز إدارة المخاطر الائتمانية على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية :مثل(الكوارث الطبيعية أو الحرائق ، الحوادث ، الموت والدعاوي القضائية ،) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية .
تتطلب إدارة المخاطر الائتمانية فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات ، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد.

ماهي مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الخسارة على الدين التي تحدث عندما يفشل المقترض في سداد أصل القرض ومبالغ الفائدة المرتبطة به إلى المقرض في تواريخ الاستحقاق، سوف نعرض مثالا لعملية مخاطر الائتمان لفهمها بشكل أفضل. عندما يقدم المُقرض ائتمانًا للطرف المقابل (من خلال القروض أو الاعتمادات على الفواتير أو الاستثمار في السندات أو التأمين)، فحينئذٍ يكون هناك دائمًا خطر على المُقرض أنه قد لا يسترد المبلغ المضاف من الطرف المقابل. هذه المخاطر تسمى مخاطر الائتمان أو مخاطر الطرف المقابل. ومن أجل تجنب أو تقليل مخاطر الائتمان، يقوم المُقرض عمومًا بفحص مصداقية وخلفية المقترض (المصداقية العالية تعني مخاطر ائتمانية منخفضة)، حيث يمكن للمقترض الحصول على مبلغ أكبر من القروض دون إرفاق أي ضمانات بالعقد؛ خلاف ذلك، يتم تخصيص القرض وفقًا لقيمة الضمان المرفق كضمان. الامثال

لنفترض أن رجل أعمال يدير تجارة ملابس بالجملة تقتصر على مدينة ما. من أجل توسيع الأعمال التجارية، بدأ في تقديم ائتمانات كبيرة لعملائه دون أي سياسة ائتمانية محددة وفحوصات المصداقية. تجاهل رجل الأعمال النظر في مخاطر الائتمان المتضخمة وفي نهاية العام، وجد أن عددًا من عملائه لا يدفعون فواتيرهم في تواريخ الاستحقاق.

وعند التحقيق في خلفية عملائه، وجد أن قلة منهم لديهم مصداقية منخفضة للغاية. فمع انخفاض المصداقية، تتضخم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها رجل الأعمال بشكل كبير، وقد تنشأ احتمالية ألا يتم تعويضه مقابل السلع التي قدمها لعملائه حيث تؤثر المدفوعات المنخفضة وغير المعدومة للفاتورة العادية سلبًا على التدفقات النقدية لشركة رجل الأعمال وتسبب خسائر لها، يشار إليها عمومًا بالديون المعدومة. من أجل تجنب مثل هذه المخاطر ، يجب على رجل الأعمال هيكلة سياسة ائتمانية فعالة والتحقق بشكل صحيح من مصداقية عملائه قبل تقديم أي ائتمان أو قرض.

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان " بانها الخسارة المحتملة نتيجة رفض بعض عملاء الائتمان للسداد او عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد".

خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية:

أولا_ التحضير : يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر.

ثانيا _ تحديد المخاطر : في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر المسببة للمخاطر الائتمانية، حيث أن المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل او المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها .

ثالثا _ التقييم : بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها ، ويكون من السهل قياس هذه الكميات أحيانا و يتعذر قياس ها أحيانا أخرى، وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة .

رابعا_ وضع الخطة: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، فكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، وينبغي وضع خطة تقترح فيها وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر .

خامسا_ التنفيذ : ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر، إذ يجب استخدام التامين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة التأمين، وكذلك تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بألاهداف، كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية .

سادسا_ مراجعة وتقييم الخطر : تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تأتي الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، حيث يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

مهام إدارة المخاطر الائتمانية

تتمثل مهام إدارة مخاطر الائتمان في:

أولا_ إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية : يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي والتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، إدارات الائتمان المختلفة بالبنك ، الإدارات المشرفة على الاستثمارات وادارة نظم المعلومات وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم لهذا الغرض.

ثانيا_ إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي: تهدف هذه العملية إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط العميل، وعلى مستوى المحفظة ككل. مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما **مخاطر النشاط الاقتصادي والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء،** ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك عدة أسس ومعدلات يتم إتباعها (معدلات الطلب على مخرجات النشاط المحلي أو الخارجي ، معدلات الربحية للنشاط ..)

ثالثا_ التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء : يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان ، حيث المطلوب عند توفر الجدارة الائتمانية التعرف على المخاطر الائتمانية للعميل بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به التي تم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات السيولة ، الهيكل التمويلي ، نسب الربحية ،) وأخرى غير مالية (المشروع وادارته، الاستعلام والزيارة الميدانية... ،) مع إعطاء وزن مخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية.

رابعا _ إعداد تقارير شهرية ودورية والعمل على الحد من المخاطر الائتمانية: تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة و التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان ، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدونه، وتهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة والتي تتلخص في تحديدها، قياسها، متابعتها والرقابة عليها

المخاطر الائتمانية والائتمان التجاري

اولا: المخاطر المالية ومخاطرة العمل

دائما ما تنشأ المخاطر الائتمانية للمؤسسات من مصدرين هم:

١- **المخاطرة المالية:** والتي هي احتمال عدم الدفع او الدفع المتأخر بسبب ظروف مالية هي في الاساس نقص السيولة بالنسبة للعميل.
٢- **مخاطر العمل:** هي احتمال عدم قيام عميل الائتمان بالدفع بسبب ظروف مرتبطة بانشطة عمل العميل وادارة ذلك العميل، فمثلا يمكن ان يتعرض العمل الى تدهور او تراجع كما يمكن ان تتخذ الادارة قرارات سيئة تضع الشركة في مصاعب، ويمكن ان تتبع الادارة سياسة متعمدة بتأخير الدفعات للدائن لاطول مده ممكنة وهذا التعمد بتأخير الدفعات يشكل مخاطرة بالنسبة لمانح الائتمان (المصرف).

ثانيا: العملاء الافراد والمخاطرة الائتمانية

-ان مجموع الائتمان الممنوح من قبل شركة لعملائها هو محصلة العوامل التالية:

١- **مبلغ كل عملية ائتمان.**
٢- **طول فترة الائتمان.**
٣- **عدد العملاء.**

- يبدأ التعرض للمخاطر الائتمانية بايجاد الدين وينتهي بقيام العميل بالدفع. لهذا يمكن قياسه بالحجم الكلي للمدينين ويمكن تحليلية تبعا لطول فترة الائتمان. اذ يمكن احتواء المخاطرة بتحديد الحجم الكلي للمدينين وجزئيا ربما (بتقليص) فترة الائتمان.

- ان اية شركة تعتمد على عميل واحد فقط بدرجة كبيرة في معظم الاحيان عملها سوف تكون معرضة للمخاطر التجارية.

معايير ادارة المخاطر الائتمانية

ان اهم معايير ادارة المخاطر الائتمانية تتضمن:

١- توافر المناخ الملائم لادارة المخاطر الائتمانية: يعني موافقة مجلس الادارة على الاستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان في مدى استعداد البنك او المصرف لتحمل مخاطر الائتمان، وتحديد انواع الائتمان الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات (صناعية او غيرها) والمناطق الجغرافية التي يمكن منحها الائتمان، وضع حدود قصوى لاجل منح الائتمان واسس لتسعير الائتمان، تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الائتمان والضمانات، وكذلك وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين واعطاء مجلس الادارة العليا والعاملين في البنك واقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الائتمان والحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها من اجل منح الائتمان.

٢- توافر الاجراءات السليمة لمنح الائتمان: والتي تتضمن معايير هي

- المعلومات الكافية لاجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الائتمان وامكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام تصنيف داخلي للبنك
- الاهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمل الالتزام.
- معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرتة ومركزة في الصناعة (القطاع) والغرض من الائتمان.
- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان.
- مصادر سداد ومدى التزام العميل بالسداد والتزاماته السابقة.

٣- توافر اجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعة ويتضمن هذا الاتي:

- توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناته ومستنداته.
- متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة الوضع المالي الحالي للعميل ومدى توافر ضمانات كغطاء مناسب وفقا للحالة الحالية للعميل ومدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية.

- التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد في متابعة مدى جودة الائتمان وتسعير الائتمان.

٤- توافر اجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان وتتضمن هذه الاجراءات ما يلي:

- نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على مدى كفاءة المؤولين عن منح الائتمان ومتابعته و مدى سلامة اجراءات التعامل مع الائتمان
- رقابة داخلية للتأكد من الابلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية والاجراءات الائتمانية والحدود الائتمانية
- وحده خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعسرة في وقت مبكر.

انواع مخاطر الائتمان

حدد الكتاب والعلماء الاخطار التي تنتج عن الائتمان نذكر منها:

١- مخاطر العميل: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية ومدى قدرته المالية.

٢- مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي اليه العميل: اذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، لان لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والانتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

٣- مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.

٤- مخاطر مرتبطة باخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة ادارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان، ومن هذه الاخطاء عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل التي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقد قام العميل بسحب هذه الودائع.

فادارة مخاطر الائتمان الفعالة تدرك ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، بالاضافة الى المحافظة على مستويات كفاية رأس المال، والتي تمكنها من تغطية الخسائر التي قد تترتب من مخاطر الائتمان، مما يساهم في نجاح اي مؤسسة مصرفية على المدى الطويل.

وان الممارسات السليمة لادارة المخاطر الائتمانية تقوم على:

١- انشاء بيئة مناسبة لادارة مخاطر الائتمان.

٢- العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة.
٣- المحافظة على عملية ادارة قياس ومراقبة ائتمان سليمة.
٤- التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان.

طرق تقليل المخاطر الائتمانية

ان المخاطر الائتمانية تنتج عند عدم قدرة المتعامل مع البنك على الوفاء بالتزاماته بسبب ترجع مركزة الائتمانية او تخلفه عن السداد، ومن اجل التعامل مع هذه المخاطر والتقليل منها يراعي ما يلي:

١- عدم تركيز الائتمان على قطاع معين او اشخاص معينين.
٢- ضرورة وجود ادارة ائتمانية رشيدة.
٣- تطبيق اجراءات رقابية تتابع عمليات الائتمان وتراقب المخاطر اولا باول.
٤- ضرورة الالتزام بقواعد وضوابط منح الائتمان الصادرة عن السلطة النقدية والبنك
٥- ان تكون ارصدة المخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها.